شهد زيادة طفيفة عن مستواه في أغسطس

«بيتك»: معدل التضخم ارتفع في سبتمبر إلى أعلى مستوى خلال عامين

أوضح تقرير اقتصادي لـ«بيتك» أن معدل التضخم ارتفع إلى أعلى مستوى خلال عامين، لكنه مازال محدودا حين سجل 1.7% على أساس سنوي بنهاية سبتمبر، وشهد زيادة طفيفة عن مستواه الذي سجل 1.2% في أغسطس، وطبقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى مستوى 115 نقطة بنهاية سبتمبر بزيادة مقدارها 0.4 نقطة على أساس سنوي. وتسير معدلات التضخم على أساس سنوي في اتجاه تصاعدي قوي منذ أواخر 2018.

يلاحظ زيادة شهرية لمستويات الأسعار لكنها مازالت طفيفة بنهاية سبتمبر لمعظم مكونات الرقم القياسي مع استقرار باقي تلك المكونات بشكل متواصل، إذ ارتفع مستوى التضخم الشهري إلى حدود ربع في المائة بنهاية سبتمبر مقابل تضخم أقل قليلاً في أغسطس، وقد ارتفعت مستويات الأسعار بشكل شهري طفيف لثمانية مكونات رئيسية بين اثنى عشر مكونا بينما انخفضت في مكون وحيد فقط، فيما لم تشهد تغيرا في باقي المكونات، ووصل معدل التضخم أعلاه في مكون التعليم مسجلاً 1.3% على أساس شهري، وربما يعود ذلك لتزامن هذا الشهر مع بداية الموسم الدراسي الجديد 2019 /2020 وبداية زيادة للمصروفات المدرسية والجامعية.

معدل التضخم السنوي في مكونات الرقم القياسي العام:

مازال الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي في بعض المكونات الأساسية متواصلا بشكل واضح، مثل مكون النقل الذي مازال ثاني أعلى رقم قياسي بين المكونات الرئيسية بمعدل تضخم سنوي ارتفع في سبتمبر إلى 4.5% مقابل 4.4% لشهر أغسطس ومازال عند حدود ذلك المعدل المرتفع للشهر الرابع على التوالي منذ مستوياته الاستثنائية في عام 2017، وتقدم الرقم القياسي لمكون التعليم إلى المرتبة الثانية بين المكونات بنهاية سبتمبر، بعد أن حل رابعاً في أغسطس، مدفوعاً بزيادة معدل التضخم في مستويات أسعاره إلى 3.9% مقابل مستوى تضخم سنوي كان قد استقر عند حدود 2.4% لثلاثة أشهر متتالية بنهاية أغسطس، يليه مكون المطاعم والفنادق وسجل معدل تضخم سنوي استقر بنهاية سبتمبر عند 1.3% للمرة الثالثة على التوالي، وهو معدل مرتفع مقارنة بمستوى التضخم لهذا المكون خلال أكثر من عام مضى، ويواصل الرقم القياسي لمكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة مساره التصاعدي الواضح مع تسجيله معدل تضخم سنوي ارتفع إلى 3.3% بنهاية سبتمبر مقابل 2.6% في أغسطس، وارتفع الرقم القياسي لأسعار مكون الاتصالات مواصلاً مساره التصاعدي، ومازال يسجل أعلى معدل تضخم بين المكونات زاد قليلاً بنهاية سبتمبر متجاوزاً 5.4% مقابل 4.9% في أغسطس، ويواصل الرقم القياسي لمكون الأغذية والمشروبات اتجاها تصاعدياً مع تسجيله معدل تضخم تزايد إلى أعلى مستوى شهده خلال عام ونصف مسجلاً 1.8% بنهاية سبتمبر مقابل حدود 1% خلال شهري أغسطس ويوليو.

يواصل مؤشر الرقم القياسي لمكون الصحة اتجاهه التصاعدي مع تسجيله معدل تضخم سنوي ارتفع بنهاية سبتمبر مسجلاً 2.9% مقابل تضخم نسبته 2.5% بنهاية أغسطس، يليه مكون السلع والخدمات المتنوعة، مدفوعاً باستمرار الزيادة في مستويات أسعاره، ووصل معدل التضخم فيه إلى أعلى مستوى خلال عام مضى مسجلاً 2.1% بنهاية سبتمبر مقابل 1.4% في أغسطس، كما يستمر اتجاه تصاعدي قوي للرقم القياسي في مكون الكساء والملبوسات مع تزايد معدل التضخم في هذا المكون مسجلاً أعلى تضخم خلال عام ونصف، اذ سجل 2.3% في سبتمبر مقابل 1.7% بنهاية أغسطس ويوليو.

ويلاحظ بداية مسار تنازلي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في مكون الأنشطة الترفيهية والثقافية مسجلاً معدل تضخم سنوي واصل تراجعه إلى 3% في سبتمبر بعدما وصل 3.5% في أغسطس.

وتواصل مستويات الأسعار تراجعها في مكون وحيد وهو خدمات السكن حتى سبتمبر، مع استقرار ملحوظ لمعدلات تراجع تلك الأسعار عند ذات النسبة للشهر الرابع على التوالي عند 0.8% على أساس سنوي، مقتربة من أعلى نسبة تراجع سجلها هذا المكون خلال العام الحالي، لكنها أقل من معدلات التراجع المتواصلة طوال العام الماضي، حين وصلت 1.4% كما في شهر نوفمبر 2018.

معدل التضخم على أساس شهري:

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بعض المكونات بنهاية سبتمبر مقارنة به في أغسطس، في الوقت الذي ارتفع معدل التضخم على أساس شهري بنسب طفيفة متفاوتة لبعض المكونات الأخرى، إذ استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مكون النقل بنهاية سبتمبر عند حدود 125.3 نقطة، يليه لمكون المطاعم والفنادق بنهاية سبتمبر ومازال عند حاجز 122.6 نقطة دون تغير شهري، ولم يشهد الرقم القياسي لأسعار مكون خدمات السكن تغيراً عن حدود 115 نقطة بنهاية سبتمبر للشهر الثالث على التوالي.

وقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار مكون التعليم مسجلا 1.3% أي أعلى تضخم شهري يشهده خلال ثلاثة أعوام وصل رقمه القياسي عند 123.7 نقطة، يليه مكون المفروشات المنزلية مرتفعا إلى مستوى 121.5 نقطة، وسجل تضخم شهري تراجع قليلا إلى نحو 0.8% في سبتمبر مقابل حدود 1% بنهاية أغسطس، وارتفعت مستويات الأسعار في مكون الاتصالات مدفوعة بتزايد معدل التضخم إلى 1.1% في سبتمبر مقابل أقل من نصف ذلك المعدل في أغسطس وبالتالي ارتفع رقمه القياسي إلى 111 نقطة، يليه مكون الأغذية والمشروبات مع زيادة طفيفة لرقمه القياسي إلى 109.9 نقطة بنهاية سبتمبر مسجلاً معدل تضخم طفيف لمستويات أسعاره نسبته في حدود نصف في المائة.

وارتفع الرقم القياسي في مكون الصحة إلى 109.5 نقطة أي بزيادة شهرية طفيفة تجاوزت نصف في المائة بعد أن استقرت أسعاره في أغسطس على أساس شهري، وفي مكون السلع والخدمات استقر معدل التضخم مسجلاً نصف في المائة بنهاية سبتمبر للشهر الثاني على التوالي، ووصل رقمه القياسي إلى حدود 109.5 نقطة.

وقد استقر معدل التضخم في مستويات الأسعار لمكون الكساء والملبوسات عند حدود نحو نصف في المائة بنهاية شهري أغسطس وسبتمبر، ووصل الرقم القياسي للأسعار في هذا المكون إلى مستوى 107.8 نقطة بنهاية شهر سبتمبر.

وقد تراجعت مستويات الأسعار قليلا في مكون وحيد وهو الأنشطة الترفيهية والثقافية إلى 109 نقطة بنهاية سبتمبر أي بحدود ربع في المائة للمرة الثانية على التوالي تسجل فيها مستويات الأسعار تراجعا شهريا.

سعر الصرف الدولار الأمريكي واليورو:

أغلق سعر الدولار الأمريكي بنهاية سبتمبر 2019 متجاوزا 304 فلسا وفق بيانات بنك الكويت المركزي مقتربا من أعلى مستوى وصله العام قبل الماضي، مسجلاً زيادة شهرية طفيفة في سبتمبر بحدود ربع في المائة، ومازال يشهد معدلات تغير شهرية متذبذبة، أما سعر اليورو فإنه يواصل مساره التنازلي مغلقا عند أدنى مستوياته في عامين ونصف مسجلا 332.5 فلسا منخفضاً 1.2% على أساس شهري بعدما سجل أعلى تراجع شهري في العام الحالي في أغسطس 2.4%، وهذا المسار التصاعدي لسعر اليورو بعدما سار في اتجاه تنازلي قبل ذلك مصحوباً باستمرار تذبذب تحركاته الشهرية، أما معدل التغير السنوي لسعر اليورو بالدينار فإنه يواصل تراجعه منذ منتصف العام الماضي مسجلاً انخفاضاً تزايد في سبتمبر إلى حدود 5.5% مقابل تراجع سنوي أدنى بقليل بلغ 5% في أغسطس، لكن يلاحظ اتجاها لتحسن معدلات التراجع في سعر اليورو.

النمو السنوي في السوق الاستهلاكي

تراجع حجم نشاط السوق الاستهلاكي في الكويت عبر نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي بنسبة 5% على أساس ربع سنوي، ويصل إلى 7% بنهاية الربع الثالث على أساس سنوي، في الوقت الذي يسجل حجم الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية للقطاعات الاقتصادية المختلفة معدلات نمو مرتفعة، وفي ظل نجاح سياسات وجهود بنك الكويت المركزي في الحفاظ على معدلات التضخم عند حدود متدنية وهو ماسيؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والنمو الاستهلاكي، مدعوما بقوة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وقد عاد النمو السنوي لحجم أرصدة الائتمان إلى الارتفاع مسجلاً زيادة سنوية نسبتها 4.2% في نهاية سبتمبر مقابل معدل نمو أعلى بقليل سجل 4.6% في أغسطس، وهي معدلات تبلغ ضعف نموه الذي ساد العام الماضي وسجل 2% في سبتمبر.

فئات المكونات والمواد الرئيسية للرقم القياسي العام

لأغراض استعراض مستويات الأسعار يمكن تقسيم المكونات التي تقاس بها نسبة التضخم في دولة الكويت إلى اثنى عشر مكونا رئيسياً مختلفاً تمثل الحاجات المتنوعة التي تتشابه فيما بينها وتشكل حركة الاقتصاد، ويوضح الشكل التالي الوزن الترجيحي لهذه المجموعات الرئيسية من إجمالي إنفاق المستهلك، ويشكل المكون الرئيسي الأول أكبر وزن ترجيحي من إنفاق المستهلك ويضم واحداً من عناصر السلع الأساسية والضرورية اللازمة للأفراد وهو خدمات السكن، يليه المكون الرئيسي الثاني من حيث الوزن الترجيحي ويتناول السلع الغذائية والمشروبات، ثم المكون الرئيسي الثالث الذي يضم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة.

■ تراجع حجم نشاط السوق الاستهلاكي عبر نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي 5 % على أساس ربع سنوي

■ مستويات الأسعار واصلت تراجعها في مكون وحيد وهو خدمات السكن

المكونات الرئيسية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت
بنهاية سبتمبر ٢٠١٩ طبقاً لسنة الأساس الجديدة ٢٠١٣

المكونات الرئيسية	سبتمبر ٢٠١٠	سبتمبر ٢٠١٨	سبتمبر ٢٠١٩	معدل التضخم % الشهري	معدل التضخم % السنوي
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
النقل	119.0	125.1	125.8	0.1	0.6
التعليم	123.1	122.1	123.7	1.3	1.3
المطاعم والفنادق	121.0	122.6	122.6	0.00	0.5
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	117.6	120.5	121.2	0.6	3.0
خدمات السكن	115.9	111	111	0.0	-0.9
الاتصالات	105.3	109.9	111	1.1	5.4
الأغذية والمشروبات	105.0	109.6	109.9	0.3	4.8
الصحة	106.6	108.9	109.5	0.5	2.8
السلع والخدمات المتنوعة	107.9	108.9	109.9	0.9	2.1
الترفيه والثقافة	105.8	109.3	109	-0.3	3.0
الكساء والملبوسات [illegible]	105.4	107.4	107.8	0.4	2.3

جدول بياني توضيحي

لتعزيز التعاون في مجال تأمين الاستثمار

«ضمان» توقع مذكرة تفاهم مع «المؤسسة الإسلامية»

بحضور بندر بن محمد حمزة حجار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات احمد بن محمد الغنام، وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)، وذلك بهدف تعزيز التعاون في مجال تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية والسياسية وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والتنسيق في مجال الأنشطة التسويقية والتدريبية.

وقع المذكرة نيابة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) المدير العام، عبد الله أحمد الصبيح، فيما وقع المذكرة نيابة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الرئيس التنفيذي أسامة عبد الرحمن القيسي، وذلك في فندق الشيراتون بالكويت بحضور عدد من المسئولين في الجهتين.

وبموجب مذكرة التفاهم سيتم وضع خطة عمل لمدة ثلاثة سنوات (2020-2023) ترمي إلى تحقيق أهداف المذكرة ومتابعة انجازها دوريا، وتشمل العديد من محاور التعاون من بينها: تنسيق الجهود للمشاركة في اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية وزيادة حصتهما من القائم منها مع هيئات الضمان الوطنية في الدول الأعضاء، إضافة الى تكثيف التعاون المشترك في مجال إعادة التأمين الاختياري، وتحصيل الديون المتعلقة بالعمليات المؤمنة، فضلا عن تبادل الخبرات فيما يتعلق باكتتاب المخاطر التجارية وغير التجارية، ونسب أقساط التأمين والأساليب والمعايير المتبعة في تحديدها، وتطوير عقود التأمين المعمول بها.

كما تنص المذكرة على التسويق المشترك المباشر للمنتجات التأمينية من خلال تنظيم ندوات وزيارات ميدانية داخل الأسواق المشتركة للمؤسستين وذلك للشركات الاستثمارية والتصديرية الكبرى وللمؤسسات المالية ولهيئات الضمان الوطنية، هذا الى جانب تعزيز التعاون في مجال التدريب المشترك للكوادر، وتطوير نظم المعلومات المستخدمة، وتبادل البحوث والدراسات والمعلومات وخصوصا التجارية والمالية والقانونية عن المستثمرين والبنوك والشركات المصدرة والمستوردة.

وفي هذا السياق أكد مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عبد الله أحمد الصبيح على أهمية توقيع مذكرة التفاهم، لدورها المتوقع في تعزيز التعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبما يسهم في تحقيق المزيد من التوسع في تقديم الخدمات التأمينية للشركات العربية والأجنبية المستثمرة أو الراغبة في الاستثمار في الدول العربية وكذلك الشركات المصدرة او الراغبة في التصدير من الدول العربية الى مختلف دول العالم، وكذلك المؤسسات التمويلية وغيرها العاملة في المجالات ذات الصلة.

وشدد الصبيح على أن التعاون بين المؤسستين سيعزز قدراتهما على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ خطط العمل ومجابهة التحديات المشتركة ومنها ارتفاع مستوى المخاطر السياسية والتجارية والمستجدات التي تشهدها صناعة التأمين في العالم على صعيد الخدمات وآليات العمل، وذلك عبر التنسيق والتعاون في مجالات تطوير وتقديم الخدمات التأمينية وإعادة التأمين، وتحصيل الديون، والأنشطة التسويقية والتدريبية. وبما يساعد على توحيد الجهود الرامية لجذب المزيد من الاستثمارات إلى دول المنطقة وتعزيز قدراتها التصديرية.

وصرح أسامة عبد الرحمن القيسي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أن مذكرة التفاهم تمثل خطوة استراتيجية مشتركة لتعزيز العلاقة العميقة بين المؤسستين سعيا لتطوير ودعم أطر التفاهم المشترك في آليات دعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء والعالم وأيضا استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ونخص بالذكر أيضا الإعداد المشترك لخطة العمل للثلاث سنوات التالية، والذي من شأنه أن يضفي مزيدا من التكامل في الحلول الائتمانية والتأمينية في مؤسساتنا لخدمة الدول الأعضاء.

وأكد القيسي على ضرورة الشراكة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الاجتماعية منها والاقتصادية وتوحيد الجهود في مجال دعم مشاريع البنية التحتية والشركات الصغيرة والمتوسطة كما استحداث حلول ائتمانية مواكبة لاحتياجات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإقليمية والدولية لتعزيز بيئة الأعمال التجارية وتيسير تدفقات التجارة البينية والاستثمار.

الصبيح والقيسي يتصافحان عقب التوقيع

البنك الوطني يختتم برنامجه التدريبي لموظفي مؤسسة البترول

لقطة جماعية في ختام الدورة التدريبية

اختتم بنك الكويت الوطني من خلال الموارد البشرية للمجموعة بالتعاون مع مجموعة الشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري، برنامجه التدريبي للدفعة الثانية من موظفي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، والذي تضمن تدريبا نظريا وعمليا للموظفين بمختلف إدارات البنك. وقد استمر البرنامج لمدة أربعة أسابيع تضمن خلالها تدريبا نظريا وعمليا على العديد من الموضوعات منها: الأعمال المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه من الشركات الأجنبية، التمويل التجاري، الخزانة، إدارة العمليات، إدارة تمويل المشاريع بالقروض المشتركة، إدارة المخاطر، خطابات الضمان، الاعتماد المستندي بجميع أنواعه بالإضافة إلى مكافحة غسيل الأموال.

وبهذه المناسبة قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عماد أحمد العيلاني «يلتزم بنك الكويت الوطني بنشر الثقافة المصرفية بين كافة شرائح المجتمع وذلك في إطار مسئوليته المجتمعية كأكبر كيانات القطاع الخاص في الكويت بالإضافة إلى سعي الوطني نحو تطوير الكوادر البشرية وخاصة في المؤسسات الحكومية والتي تأتي في مقدمتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة».

وأكد العيلاني على سعي الوطني إلى توعية الكوادر العاملة في المجال النفطي بكافة مفاهيم العمل المصرفي وذلك من أجل المساهمة في توفير المعرفة اللازمة وتوضيح المعلومات المصرفية المطلوب الإحاطة بها في الأعمال اليومية لدى الموظفين الذين يتعاملون مع القطاع المصرفي بوجه عام والوطني بشكل خاص.

وأضاف العيلاني «يهدف البرنامج التدريبي لموظفي المؤسسة إلى صقل وتنمية امكانيات ومهارات العنصر البشري في القطاع النفطي، حيث تم تصميم البرنامج وفق متطلبات عمل موظفي القطاع مع مراعاة تغطيته لكافة محاور العمل المصرفي التي يحتاجوا للتعرف عليها».

ومن جانبه قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري السيد/ براديب هاندا «يمثل البرنامج التدريبي تجسيدا للشراكة الاستراتيجية والعلاقات الراسخة والمتميزة التي تجمع بين بنك الكويت الوطني ومؤسسة البترول وشركاتها التابعة كما يعكس التزامنا الجاد والفعال تجاه قطاع النفط وتطلعنا الدائم نحو دعم هذا القطاع الاستراتيجي والمساهمة في تمكينه من تحقيق رؤية 2040».

وأكد هاندا على أن خطط تدريب الكوادر الوطنية الكويتية تأتي في إطار مساهمة الوطني الفاعلة في إعداد قوة عمل وطنية تتمتع بقدرات تنافسية كما يعكس أيضا التزام البنك بتطوير الكوادر البشرية وذلك ضمن شراكاته مع جميع المؤسسات وخاصة الحكومية وذلك انسجاما مع التزامات البنك المجتمعية والتنموية.